

السيسي يبيع أم الدنيا خردة وقطعات للسعودية والامارات



هاجم ناشطون بمواقع التواصل رئيس النظام المصري عبد الفتاح السيسي، متهمين إياه ببيع مصر لدول الخليج، وذلك عقب استحواذ الإمارات على شركات مصرية بارزة.

والثلاثاء، استحوذت الإمارات على حصة ضخمة في 5 شركات مصرية بقيمة إجمالية بلغت 1.8 مليار دولار.

واتهم ناشطون ببيع السيسي لمصر بالقطعة. مذكرين إياه بتنازله عن تيران وصنافير للسعودية في صفقة سرية لم يعرف أحد تفاصيلها حتى اليوم.

وفرت السيسي بالجزيرتين لصالح السعودية، رغم حكم المحكمة الدستورية العليا - أعلى سلطة قضائية في البلاد - بمصرية الجزيرتين.

وكتب أحد النشطاء ساخرا من توغل الإمارات في مصر: "جمهورية الامارات العربية... مصر سا بقا".

وتمثلت صفقات الإمارات الأخيرة في شراء 340 مليون سهم، من أسهم "البنك التجاري الدولي - مصر" بقيمة 911.5 مليون دولار. وشراء 45.8 مليون سهم من أسهم شركة "مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو" بقيمة 266.5 مليون دولار.

وجاء ذلك بالإضافة لشراء الإمارات 271.6 مليون سهم، من أسهم شركة "أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية" بقيمة 392 مليون دولار.

وشراء 476.7 مليون سهم، من أسهم شركة "الإسكندرية لتداول الحاويات" بقيمة 159 مليون دولار.

كما جاءت صفقة خامسة للإمارات في مصر بشراء نحو 215 مليون سهم من أسهم شركة "فوري لتقنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية" بقيمة 54.9 مليون دولار.

"سرقة علنية":

ووصف نشطاء ما يحدث بأنه "سرقة علني" حيث تحكر الإمارات بذلك قطاعات اقتصادية مصرية "برخص التراب" وفق وصف أحد المغريدين الذي قال إن "هذه ليست دولة عربية هذه دولة عبرية. ودكتاتور مصر يبيع مصر".

كما لفت اقتصاديون إلى تعمد خفض أسعار البورصة إلى أدنى مستوى منذ سنوات بأمر النظام. ثم استحوذ الإمارات بعدها على خمس شركات مصرية بأسعار زهيدة جداً.

حيث دفعت أبوظبي 1.8 مليار في شركات تربح 4 أضعاف هذا في عام واحد، بحسب محللين.

وأجرت صفقات الاستحواذ على الأسهم المصرية بأسعار بخس، في ظل تدني القيم السوقية للأسهم بعد رفع سعر الفائدة، وتحريك قيمة العملة الشهر الماضي.

وبينما يزعم نظام السيسي أن هذا استثمار مفيد للبلاد، يؤكّد محللون أنه لا يضيف أي فائدة لمصر حيث الشركات موجودة وتعمل بالفعل ولم تضيف الامارات شيء، هو مجرد احتكار سينتज عنه أزمة كبيرة.

كما يرى البعض أن محمد بن زايد يسعى للسيطرة على القرار المصري، عبر التحكم بمفاصل الدولة

الاقتصادية وإنفراقتها بالديون إجبار نظام السياسي الفاشل على تنفيذ مطالبه.